

المصدر :

الجزيرة

التاريخ :

24-02-2006

الصفحات :

2

العدد : 12202

المسلسل : 8

وكيل وزارة التربية للمباني بتعليم البنات المهندس الأحمد لـ (الجزيرة):

## نعيش طفرة هائلة في إنشاء المباني المدرسية

أكثر من 4 مليارات ريال متوقعة لإنشاء مباني مدرسية في ميزانية العام القادم

□ ماذا عن المشاريع المدرسية في المدن والقرى ذات الكثافة الطلابية العالية؟  
- في الحقيقة اعتمد منذ عامين برنامج لإنشاء مبانٍ مدرسية للقرى وحاولنا الاستفادة من هذا البرنامج بالحد الأقصى فقمنا بعمل خطة تستند على ما يلي:  
1- مراعاة أن تكون تكلفة المباني قليلة.  
2- أن يكون التنفيذ عبر مقاولين محليين ليساعد ذلك على تخفيض تكلفة الإنشاء.  
3- السرعة في إنجاز هذه المدارس بتحديد مدة تنفيذ المشروع أقل من عام.  
4- تحديد مواقعها بين مدرستين مستأجرتين قائمتين أو أكثر مما يؤدي إلى الاستغناء عن تلك المباني المستأجرة في القرى والهجر. وقد تمخض ذلك عن تنفيذ أكثر من 600 مدرسة بهذا الشكل بدأت العام الماضي وبدأنا نجتني ثمار هذه الخطة ويجري الآن الاستفادة من هذه الخطة لتنفيذ 300 مدرسة أخرى هذا العام بنفس الأسلوب.

□ متى سيتم الاستغناء عن المباني المستأجرة؟

- في الماضي كنا لا نستطيع أن نحدد مدة لكافة أعداد المباني التي يتم إنشاؤها سنويا مقارنة بما يتم فتحها واستئجارها سنويا، إلا أنه في السنوات الأخيرة ومع الزخم الهائل من المشاريع المدرسية قمنا بوضع خطة وقد وافق عليها معالي الوزير وسمو نائبه وهي خطة تتحدث عن محافظة بلا مبدئي مستأجر، وحيث إن عدد إدارات التعليم بالملكة ٤١ إدارة منها عدد كبير هي إدارات محافظات يوجد بها عدد من المباني المستأجرة من خلال دراسة خريطة المحافظة الموضح بها مواقع المدارس المستأجرة وقمنا بتحديد المشاريع المطلوب إنشاؤها لتتخلص من تلك المباني المستأجرة، وعلى ضوء ذلك تم تحديد أعداد المباني المطلوبة وأحجامها وبلغت إدارات التعليم بتلك المحافظات بأنه سيتم اعتماد هذا العدد من المباني المدرسية المطلوبة في ميزانية العام القادم وسيكون ذلك ضمن اتفاق معهم بعدم فتح أي مدرسة جديدة بالاستئجار وأن عليهم استغناء الضرورات الملحة جدا التي لا يمكن تجاوزها من خلال أكبر سلطة في الوزارة وسنصل من خلال ميزانية العام القادم بالإنشاء من عشر محافظات على الأقل، كما أننا لم ننسى المدن الكبيرة التي تتمثل فيها المشكلة الأكبر هي أعداد الطالبات الكثيرات فقد قمنا بتحديد ما يخص كل إدارة من الإدارات التعليمية الكبيرة من مخصصات مالية في الميزانية وقمنا بتحديد أعداد المشاريع الكبيرة التي

□ حوار - صالح العيد:

تصوير - حسين الدوسري:

تحتل وكالة المباني بوزارة التربية والتعليم مكانة مهمة في متابعة، وإنشاء المشاريع، والمباني المدرسية، كما أن المبنى المدرسي يعد واحدا من أهم أضلاع مثلث العملية التربوية والتعليمية، حيث تأتي أهميته بعد المعلم والكتاب، وخاصة إذا كان البني مشيدا وفق المواصفات المتوافقة مع الأغراض التعليمية، وتوفر فيه كافة العناصر المهمة للعملية التربوية والتعليمية، وقد أجرينا لقاء مع الوكيل للمباني بوزارة التربية والتعليم قطاع تعليم البنات المهندس عبد الرحمن بن إبراهيم الأحمد تحدث من خلاله عن المشاريع الهامة التي تشرفها وزارة التربية والتعليم في قطاع تعليم البنات فكان هذا الحوار:

□ ما أثر الزيادة التي حصلت في إيرادات الدولة على برنامج إنشاء المشاريع؟

- بداية أقول حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز قدمت الدعم الكبير والهام لوزارة التربية والتعليم بشكل عام وقطاع المباني المدرسية بشكل خاص طوال السنوات الماضية وفي الأعوام الأخيرة ومع زيادة إيرادات الدولة فقد خصصت لبرنامج إنشاء المباني مبالغ كثيرة جدا وأكثر من المتوقع وزيادة على ذلك فقد خصصت مبالغ أخرى من فائض الميزانية العام الماضي والعام الذي سبقه تقدر بأكثر من ٤ مليارات ريال.

وما هذا الدعم الكبير الذي تقدمه حكومة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين إلا دليل واضح على اهتمام القيادة، حفظها الله، في دعم قطاع التربية والتعليم، ويسرني في هذا المقام بأسني ونسابة عن مسؤولي وزارة التربية والتعليم أن أقدم الشكر والتقدير لهم، حفظهم الله، على هذا الدعم السخي وجزاهم الله كل خير، وأتمنى أن يحقق هذا الدعم ما يصبو إليه ولاة الأمر من فائدة تعود على هذا القطاع، ولا ننسى الدور القيادي والتوجيهي لمعالي وزير التربية والتعليم الدكتور عبد الله بن صالح العبيد وسمو نائبه الأمير الدكتور خالد بن عبد الله بن مقرن آل المشاري آل سعود في وضع الخطط والتوجيهات التي سترفع من مستوى الاستفادة من الاعتمادات المالية في إنشاء المباني المدرسية.

يمكن أن نتخذ من هذا المخصص وابعائنا في ذلك أن تكون مياتي مدرسية كبيرة ذات أحجام كبيرة تستوعب أعداد الطالبات الكثيرات، فعلى سبيل المثال مدينة الرياض خصص لها في العام القادم فقط 327 مجمعا مدرسيا بينما شتمل على جميع مراحل التعليم العام إضافة إلى عدد 46 مدرسة كبيرة تستوعب أكثر من 1٢٠ ألف طالبة وتقدر تكلفتها بحوالي 7٠٠ مليون ريال.

□ ما مدى التنسيق والتعاون وقدور الجهات الأخرى في تنفيذ المشاريع؟

– كما هو معروف فإن وزارة المالية هي الجهة التي تقوم باعتماد المبالغ لإنشاء المشاريع وهي التي تقوم بالتنسيق معها لوضع الخطط والبرامج وأن الدور الذي تقوم به وزارة المالية هو دور هام ودام ويقدر المشكله ويساعدنا على حلها ولا يسعني في هذا المجال إلا أن أشيد بجمع جميع المسؤولين في الوزارة وعلى رأسهم معالي الوزير الدكتور إبراهيم بن عبد العزيز السنان وجميع زملائه سواء في قطاع الميزانية أو قطاع أملاك الدولة.

□ ما العيوب التي تتعرض لتنفيذ المشاريع؟

– الحقيقة وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في عدد المشاريع التي تقوم وكالة المياتي والتجهيزات المدرسية بتنفيذها وخاصة في السنوات الأخيرة نظر لدعم حكومتنا الرشيدة لإضلال كافة الخدمات التعليمية وبمختلف مراحلها إلى كل شبر من وطننا الحبيب إلا أنه توجد بعض العيوب التي تتعرض لتنفيذ هذه المشاريع ومنها:

١- النقص الكبير في الكوادر الفنية الوطنية المدربة نظرا لتوجه هذه الكوادر للدراسة ومن ثم العمل في مجالات أخرى خلاف مجال التشييد والبناء، علما بأن الكوادر الفنية المتوفرة حاليا التي تقوم على التصميم والإشراف على تنفيذ هذه المشاريع تزدل جهودا كبيرة للوصول بهذه المشاريع إلى أرقى مستويات التصميم والتنفيذ مع مراعاة المعايير الدولية المتبعة في مثل هذه المياتي التعليمية مع الأخذ في الاعتبار خصوصية مجتمعنا والحفاظ على عاداتنا وتعاليم ديننا الحنيف.

٢- ضعف إمكانيات بعض المقاولين الذين تتم ترسية هذه المشاريع عليهم من الناحية الفنية والمادية مما يعكس سلبا على تأخر تنفيذ هذه المشاريع طبقا للخطط الزمنية الموضوعة وقد يؤدي في بعض الأحيان إلى سحب العمل من بعض هؤلاء المقاولين نتيجة لكثرة توقفهم عن العمل من

فترة إلى أخرى.

٣- تأخر صرف مستحقات المقاولين المنفذين لمشاريع تعليم البنات من قبل وزارة المالية مما يعيق بعض المقاولين عن إنجاز المشاريع في الوقت المحدد.

٤- العجز الطارئ لبعض المواد والخامات الأساسية المستخدمة في تنفيذ هذه المشاريع (مثل الحديد والأسمنت) بالسوق المحلي مما يعكس سلبا على الخطط الزمنية لإنجاز المشاريع.

٥- وعورة الطبيعة ببعض مناطق المملكة (مثل المناطق الجنوبية ذات الطبيعة الجبلية والمناطق الصحراوية) مما يعيق إنجاز المشاريع في الوقت المحدد لها.

٦- تركيز المصانع المنتجة لمواد البناء المستخدمة في الإنشاءات بالمدن والمناطق الكبرى بالمملكة مما يترتب عليه صعوبة نقل هذه الخامات إلى المدن والهجر الصغيرة وارتفاع تكاليف الإنشاء بهذه المناطق.

□ هل هناك جانب تطوري في الجانب التقني في وكالة المياتي؟

– نعم، فبتوجيهات سمو نائب الوزير لتعليم البنات فقد قمنا بالتنسيق مع معهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بنجامعة الملك سعود ليقوم بتقديم الاستشارة الفنية والمساعدة في وضع الخطط والبرامج لوكالة المياتي والتجهيزات المدرسية، كما قمنا بالاستعانة بالقطاع الخاص للإشراف على إنشاء المشاريع المدرسية حيث إن أعداد الجهاز الفني بإدارات التعليم قليلة وغير قادر على ذلك لكثرة أعداد المشاريع في تلك الإدارات.

□ ماذا عن اهتمامكم بالمياتي القائمة حاليا؟

– يعتمد في ميزانية الوزارة سنويا مبالغ لتزويد المياتي القديمة ومبالغ لإعادة التأهيل ومبالغ لصيانة ونظافة المياتي، ويتم توزيع هذه المخصصات على إدارات التعليم التي تقوم بتنفيذ تلك الأعمال على ضوء أولوياتها وتركز دائما عليهم بأن تكون تلك الأعمال في الأجازات الصيفية من خلال برامج للصيانة الصيفية حتى تكون تلك المياتي جاهزة مع بداية العام الدراسي.

□ هل كل تحديد مهام ومسؤوليات إدارة المدرسة فيما يخص مسؤوليتها عن المياتي المدرسي؟

– نعم فقد قامت وكالة الوزارة للمياتي والتجهيزات المدرسية بإصدار دليل صيانة

إرشادي يجري توزيعه على جميع مدارس المملكة، وقد وضح فيه مهام ومسؤوليات إدارة المدرسة وإدارة التعليم عن المياتي المدرسي، إضافة إلى توضيح لجميع جوانب الصيانة في المياتي المدرسي للاستشاده به ومعرفة ما لهم وما عليهم.

□ ما معدل استلامكم للمشاريع شهريا؟

– نقوم شهريا باستلام ما لا يقل عن 3٠ مشروعا شهريا في الوقت الحاضر.

□ قطاع تعليم البنات ركز في السنوات الأخيرة في المدن الرئيسية على إنشاء المجمعات التعليمية الشاملة لجميع مراحل التعليم العام في موقع واحد يخدم الحي الواحد، ما مدى نجاح هذا الأسلوب وما مدى رضا الأهالي عنه؟

– لا شك أن إنشاء المجمع المدرسي للتعليم في الحي في موقع واحد هو أسلوب ناجح بكل المعايير فهو يخدم الوزارة ويخدم الأهالي، فبالنسبة للوزارة فهو يسهل الإشراف عليه تريبويا وإداريا ويساعد كذلك في جوانب صيانتها والحفاظ عليه ويخدم الأهالي في تسهيل حركة النقل المدرسي لبناتهم وتقليل حركة المرور في الحي والشوارع المحيطة، كما أن طرح المجمع للتفتيش كشروع واحد يقلل من تكلفته.

□ هل هناك تجديد في نماذج المياتي؟

– وعلى أي أساس يتم اعتماد نماذج المياتي؟

– تقوم الوكالة وتصنف مستمرة بتطوير النماذج المدرسية لرفع كفاءة ذاتها وتحسين مستوى التشغيل وتلبية احتياجات العملية التعليمية، وقد تم مؤخرا طرح عدة نماذج مدرسية جديدة.

□ اعتمدت وكالة نظام الهندسة القيمة (أي الترشيد في تكلفة المياتي)، ما نتائج هذا الإجراء؟

– في الواقع ليس الغرض من العمل بنظام الهندسة القيمة (أي الترشيد في تكلفة المياتي) فقط، ولكن الغرض هو الحصول على مبان مبنية بأفضل الخامات والمواد والمعدات وذات الجودة العالية لنقل من أعمال الصيانة اللازمة وبأقل تكلفة ممكنة، وعن النتائج المحققة الوصول بالمياتي التعليمية لدرجة من الرقي تواكب التطور التكنولوجي على مستوى العالم إضافة لتوفير مبالغ كبيرة خلال ميزانيات الأوامر الماضية تم من خلالها طرح العديد من المشاريع المدرسية الإضافية.

- أجهزة الإنذار من أهم متطلبات الأمن والسلامة واشترطات الدفاع المدني الذي يؤكد أنها تعمل بدقة وحساسية هو أنها تعمل في حالة وجود أي نسبة من الدخان أو عيب من الطالبات وخلافه، كما أنه يجب علينا قبول جميع حالات الإنذار الكاذبة مهما كانت مقابل حالة واحدة صحيحة ينتج عنها حماية الطالبات من الأخطار المحتملة. لا قدر الله، وكما هو معمول به على مستوى العالم، وقد تم التنبيه على جميع المسؤولين بإدارات التربية والتعليم بعدم إيقاف هذه الأجهزة لاهميتها البالغة والعمل على تصحيح مستويات المدارس بأهميتها ووضع اللوحات الإرشادية اللازمة لكيفية عمل وإبطال هذه الأجهزة.

□ حرصت الوزارة على توفير متطلبات الأمن والسلامة، لكن هناك جيل في التعامل معها من قبل منتسبات بعض المدارس تطبيقك؟

- تم إعداد كتيب باسم (الدليل الشامل للصيانة وتحقيق السلامة في المباني المدرسية) ووزع على جميع إدارات التربية والتعليم للبنات لحتم توزيعه على المدارس التابعة لها تلافياً لذلك الجهل.

□ هناك نقص في الكادر المؤهل لصيانة أدوات الأمن والسلامة، فمأذا أعدت الوزارة من خطط وبرامج لمعالجة هذا الوضع؟

- في الحقيقة قامت الوزارة بإبرام عقود صيانة في مختلف إدارات التربية والتعليم للبنات لسد النقص في الكوادر المؤهلة لصيانة أدوات الأمن والسلامة بالإضافة لما يقوم به فنيو الصيانة بتلك الإمارات.

□ هل للهندسة القيمة تأثير على الشكل الجمالي للمبنى، والجودة، وما مدى اقتناع الوكالة بهذا الإجراء. وهل الفارق يعادل الشكل الجمالي؟

- الهندسة القيمة ترفع من جودة المبنى وأدائه ولا تقلل منه، كما أن المباني المدرسية الحكومية يجب أن تحقق بشكل مباشر احتياجات العملية التعليمية والتربوية.

□ تشككي بعض المخططات من عدم مناسبة أركان الدعامات داخل الحجرات الدراسية، هل وضع الدعامات يتم عن دراسة؟ أم من يقرض هذه الألووان الصارخة؟

- الألوان المعتددة في مدارس البنات ليست ألواناً صارخة، بل هي ألوان هادئة ومرحة، وقد تم اعتمادها بعد عدة دراسات في هذا المجال، وهي تساعد على راحة الأعصاب، ومعدلات التركيز، ولكن هناك بعض مديرات المدارس يقمن بتغيير الألووان دون الرجوع للجهات المعنية.

□ يلاحظ داخل المبنى المدرسي الحكومي في البهو المخصص لتسريح الطالبات قلة التهوية، ما تعليقكم على ذلك؟

- لقد تم مراعاة تزويد أقنية المدارس بكمفات صحراوية قوية تؤمن تجديد الهواء بشكل فعال، ولكن يلزم عند تشغيلها مراعاة فتح أماكن الهواء لأن عدم وجود فتحات للتهوية يقلل من كفاءة الكمفات، أما المناطق الساحلية فقد زودت بتكييف منفصل Split لضمان التبريد والتهوية المناسبة.

□ عدم جدوى أجهزة الإنذار المبكر في بعض المباني، وقد حدث أن عملت أجهزة الإنذار في أحد المباني بشكل غير دقيق وعدم وجود خطر، ما الإجراءات التي تتخذ في مثل هذه الحالات؟ وهل هذا يعني عدم جدوى هذه الأجهزة مما أدى إلى لجوء العديد من المدارس إلى إيقافها؟